

النورسي والعدالة: آراء الاعتدال.. ومسالك الاستبداد

د. محمد عبد النبي
جامعة الجزائر/الجزائر

تمهيد:

العدالة قيمة كبرى يهفو العقلاء إلى تحقيقها في حياتهم الدنيا، كي تستقيم أوضاعهم، وتبرأ ذم الحاكمين منهم من ظلم قد يوقعونه بالمحكوم، ولكم تغنى بها الفلاسفة ونظروا لها في مدن فاضلة تُقام، أو في أوضاع سوية تُنشأ، وكانت غاية الرسائل السماوية - بعد تحرير العقول من الخرافة والقلوب - من العبودية هي إقامة العدل بين الناس، وتقليل المظالم بينهم، ولئن جنح المفكرون والفلاسفة - قليلا أو كثيرا - في الخيال فإن الأنبياء والمرسلين قد نجحوا في إقامة المثال والنموذج. والكلام عن العدالة - تأصيلا وتقينا - قد تكون له حالتان رئيستان يصدر عنهما من يندب نفسه لتناول هذا الأمر الجلل، مفكر يملك من أدوات البحث ما يستطيع به أن يحلل الأوضاع ويقترح البدائل، في مسعى قد يكون أكاديميا صرفا، ما يساعده على تقحم بعض المصاعب وتجاوز بعض العقبات، وهذا الوضع مثالي للخروج بنتائج ونظريات جديدة بتقديم البدائل واقتراح الحلول، غير أن ما يشوش على هذا المنحى هو بعده القليل أو الكثير عن واقع قد يعجز عن تحليل كل مقوماته، أو قد يفشل في النفاذ إلى حقيقة طموحاته، ومن ثم قد يعد النجعة فيما يطرحه من نظريات، وبخاصة إذا كان هذا المفكر ممن يؤمن باستيراد الأفكار، أو يُعجب بتقليد الكبار، ولو كانوا من وراء البحار.

والحالة الثانية مصلح له في السعي إلى تحقيق العدالة باع طويل، وقد يكون ممن لاقوا في سبيل ذلك من العنت الشيء الكثير، فكلام مثل هذا المصلح له ميزتان: الأولى: أنه يصدر من خلال خلطة بالناس تخبر الواقع وتنفذ إلى الأعماق، والميزة

الثانية أن مواقفه وآراءه تتخلق من رحم المعاناة، وتمتزج بصنوف البلاء الذي يصهر معادن الرجال، وهذا بدوره يمكن صاحبه من التفكير بروية، والبعد عن الخيال في اقتراح الحلول والبدائل لكن بشرط أن لا يأسره الظلم فيقوده لتفكير هو أقرب للمزاج الانتقامي منه إلى الرؤية الإصلاحية. والأستاذ بديع الزمان أزعم أنه ممن حظي بمنحة البلاء الذي عركته صروفه، واستطاع أن ينجو من آثار له مدمرة، قد تخلو بالضعيف فتحبسه في حدود ردة الفعل، وهو ما نجح الرجل في تجاوزه، جراء الفتنة التي عرضت له، أو تعرض لها، ولم تُفلح في زحزحته عن قناعات إصلاحية تشبث بها، بالرغم من كل الصوارف التي كان يمكن أن تنأى به بعيدا عن هدفه.

التنديد بالاستبداد.. والتحذير من أرديته

فالأستاذ إذ يتناول العدالة إنما يتناولها في هذا الإطار، وبعيدا عن الانفعالات المدمرة، وقد يكون لأصول رؤيته الإصلاحية دور في هذا الرشاد المكتسب، والممنون عليه من ربه، فالإيمان الذي بنى عليه نظرتة عاصم من الزلل، وهو ليس إيمانا نظريا ولا مجردا، والمجاهدة القلبية والروحية التي كان لها حظ وافر في سعيه أسعفته في التفلت من الشباك النفسية والواقعية. وبالرغم من الأصول الدينية التي يركز إليها في نظرتة وتأصيله لمسألة العدالة، فإنني أزعم أنه كان يتميز بوضوح أكبر في المطالبة بها، وانحياز أشد إلى مبادئها، قل أن نجده في الأنداد والمعاصرين في العالم الإسلامي، وفي النصف الثاني من القرن العشرين افتقرت الصحوة في طروحاتها إلى موقف حازم في التنديد بالاستبداد، والمطالبة بالعدالة، ولكن الأستاذ النورسي قد حدد موقفه - قبل ذلك - حين قال: لذا فأنا بكل ما أوتيت من قوة بجانب العدالة التامة، وضد الظلم والسيطرة والتحكم والاستبداد.^(١)

إن أهمية هذا الموقف الواضح أن يجيء من شخص منعزل، لا يخوض غمار أية تجربة تفرض عليه حضورا معينا، أو موقفا يُطالب به، وقد لا يؤمن بالضرورة بكل تفاصيله، ومع ذلك سجل موقفه من غير موارد وفائده أنه يمنع المتقولين عليه أن يهرفوا بما لا يعرفون، أو أن يتبرعوا لمن يعينهم الأمر بما يودون سماعه عن الرجل، وبما يحقق الرغبة في تشويه سمعته وما يؤمن به! وينفي عن الشريعة تدرها بالاستبداد - كما يحاول الأعداء دوما أن يصرحوا به، أو حسبما يوحى به صنيع بعض من

(١) اللوامع: ٢٥٨ ويذكر في الخطبة الشامية: ٥٢٧ أن "القوة لابد أن تكون في القانون، وإلا فسيتفشى الاستبداد في الكثيرين".

يتصدى للدعوة^(٢) - فيقول: "...قمت بإلقاء خطب عدة على العلماء عامة وعلى كثير من طلاب الشريعة، وذلك في كل من جامع أياصوفيا وبايزيد والفتاح والسليمانية، وبينت العلاقة الحقيقية بين الشرع الحقيقي والمشروعية، وأوضحت أن الاستبداد المتعسف لا صلة له بالشريعة الغراء، وإن الشريعة قد أتت لهداية العالم أجمع، كي تزيل التحكم الظالم والاستبداد، كما هو مضمون الحديث الشريف (سيد القوم خادمهم) وأنا على استعداد لأبرهن برهاناً قاطعاً كل كلمة جاءت في أي خطبة كانت من الخطب التي ألقيتها، لمن له أي اعتراض كان."^(٣)

إن الرجل لا يرفض الاستبداد فقط، ولا ينفي أن تكون للشريعة علاقة به فحسب، بل يذهب - في تأكيد موقفه الراض للاستبداد - إلى أن الاستبداد لو تدرثر - إيهاماً - بدثار الشريعة لرفضه، في حذر دائب من أن يُخدع، بالرغم مما عُرف عن المسلمين من انخداعهم بالله، يقول " وأقول بلا فخر: نحن المسلمين الحقيقيين ننخدع ولكن لا نُخدع، ولا تنتزل للخداع لأجل حياة دنيوية، لأننا نعلم إنما الحيلة في ترك الحيل" ولكن - لأنني قد عاهدت المشروعية الحقيقية المشروعة - سأصفع الاستبداد إن قابلته في أي لباس كان، حتى لو كان لابساً ملابس المشروعية أو تقلد اسمها، وفي اعتقادي أن أعداء المشروعية هم أولئك الذين يشوهون صورتها بإظهارها مخالفة للشريعة وأنها ظالمة، فيكثرون بهذا أعداء الشورى أيضاً، علماً أن القاعدة هي: لا تتبدل الحقائق بتبدل الأسماء."^(٤)

ويزيد هذا الموقف تبيانا ووضوحا فيقول: "... إن حرיתי في أداء واجبي هي أهم من كل شيء، فهي أول ركن من دستور حياتي، وإن سلب حرיתי بحبائل الأوهام الكاذبة، وتقيدها بقيود الاستبداد والطغيان يجعلني أمل الحياة مللاً شديداً حتى أفضل

(٢) ويشير إلى مسؤولية البعض منا النورسي نفسه فيقول: إن الجهل والتعصب المتفشيان فينا قد ساعدا أوروبا لتحمل ظناً خاطئاً من أن الشريعة تعين الاستبداد..."(صيقل الإسلام: ٤٤٣) بل يرى أن المخرج من الاستبداد المطلق هو الحرية المضبوطة بضابط الشريعة: السيرة الذاتية: ٧٨ وما بعدها.

(٣) صيقل الإسلام/المحكمة العسكرية العرفية: ٤٤٢

(٤) صيقل الإسلام/المحكمة العسكرية العرفية: ٤٥٣، وفي: ٤٧٢ من نفس الكتاب يُفهم من كلام له أن الاستبداد هو الحاجز الأول دون بلوغ المدنية الحقيقية حين يقول: " إن من أهم أسباب تأخرنا في مضممار المدنية بعد الاستبداد، هو تباين الأفكار." وخطورة الاستبداد في كونه يسري سريان الأمراض المعدية، كما يقول الرجل في الخطبة الشامية: ٤٩٢، وفي السيرة الذاتية: ٧٥ تفصيل لأدواء الاستبداد

القبر على هذه الحالة، فضلاً عن السجن والحبس، إلا أن الذي يشد أزرى ويدفعني إلى التحمل والصبر هو الثواب الذي يجزل، بحسب المشقة في سبيل خدمة الإيمان.^(٥)

و يخطو الرجل خطوة متقدمة في هذا الاتجاه، فلا يكفي أن تُدرك خطورة الحالة، ولا يُعفي أن تُحسَّ بوطأة الأحمال ترهق الظهر، بل نراه يحذر أصحاب المشروع الواحد من الحرب في غير ميدان القتال، قد يُجر إليها البعض بالرغم من الوعي المفترض "... وأخال أن دعاة التحرر من المسلمين والأترك - في العصر الأخير - قد أحسوا بهذا الاستبداد - بالحس قبل الوقوع - فصوّبوا له سهامهم وهاجموه بشدة، إلا أنهم انخدعوا انخداعاً كلياً، وأخطأوا الهدف، إذ هاجموا في غير موقع الجبهة!"^(٦) فلا يُغني - حسب هذا الكلام - أن تقف على حقيقة الموقف، وأن تعرف الخصم معرفة دقيقة، بل لا بد من تحديد الخطوات اللاحقة في التعامل معه، فقد يجرك إلى ساحة يتحكم في أجوائها، ويفرض عليك أوراقها، وإن لم يهزمك عسكرياً، فسيجرك من كل الأوراق، ويفرض عليك الموقف الذي يحدده ويختاره، وتغدو معرفتك ووعيك كأن لم يكن منهما أثر، أي تستوي - في النتيجة - مع من يخطط خبط عشواء منذ البداية.

أنواع العدالة..و الخلاف بين العدول

يُفهم من كلام الأستاذ أن العدالة على ضربين: عدالة مطلقة في الآخرة، حيث ينال كل ذي حق حقه، وحيث يُجزى كل ذي عمل بعمله، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، عند رب لا يُهضم عنده أحد، ويربط هذه العدالة بالحكمة والرحمة، استمداداً من أسماء الله الحسنى وصفاته العليا، وفي ذلك إشارة إلى ما ينبغي أن يتحلى به الحاكم العادل من صفات تبوئه مقعد الحكم الراشد في الدنيا، يقول الأستاذ عن هذه العدالة وبديع صنع الله فيها وما تستوجهه من جزاء على الإحسان والإساءة، وما لا ترضاه من إفلات المجرم بجرمه دون حساب أو عقاب:- "... وترى العدالة المطلقة تضع كل عضو من الكائن الحي في موضعه اللائق به، وتنسقه بموازين دقيقة حساسة، ابتداء من ميكروب صغير إلى كركدن ضخمة، ومن نحل ضعيف إلى نسر مهيب ومن زهرة لطيفة إلى ربيع زاو بملايين من الأزهار، وتراها تمنح كل عضو تناسباً لا عبث فيه،

(٥) الملاحق-ملحق أميرداغ/١: ٢٣٢

(٦) الشعاعات: ١٢٣

وموازنة لا نقص فيها، وانتظاماً لا ترى فيه إلا الإبداع، كل ذلك ضمن جمال زاهر وحسن باهر حتى تغدو المخلوقات نماذج مجسمة للإبداع والإتقان والجمال، فضلاً عن أنها تهب لكل ذي حياة حق الحياة فتيسر له سبل الحياة، وتنصب له موازين عدالة فائقة؛ فجزاء الحسنة حسنة مثلها، وجزاء السيئة سيئة مثلها.. وفي الوقت نفسه تُشعر قوتها وسرمديتها، بما تنزل من عذاب مدمر على الطغاة والظالمين منذ عهد آدم عليه السلام، فكما لا تكون الشمس دون نهار، فتلك الحكمة الأزلية، وتلك العدالة السرمدية لن تتحققاً تحققاً كلياً إلا بحياة أخرى خالدة لذا لن ترضيا أبداً ولن تساعد بحال من الأحوال على نهاية لا عدالة فيها ولا حكمة ولا إحقاق حق، تلك هي الموت الذي لا بعث بعده والذي يتساوى فيه الظالمون العتاة مع المظلومين البائسين! فلا بد إذن أن تكون وراء حياة أخرى خالدة كي تستكمل الحكمة والعدالة حقيقتهما...^(٧)

والعدالة الأخرى هي العدالة النسبية التي يسعى المتشوقون لها أن تعمهم بظلالها، وأنت ترى بأن هذا التقسيم ليس تقسيماً موضوعياً بقدر ما هو تقسيم إضافي، يرجع إلى مصدر هذه العدالة المختلف في الجهتين، ففي الضرب الأول تندرج العدالة ضمن منظومة الجزاء الإلهية في الآخرة، بحيث لا علاقة لها البتة بالدنيا وما يجري فيها، وأما في الضرب الثاني فتندرج ضمن دائرة الكسب البشري، وفي إطار التدافع بين البشر أنفسهم.

يقول بديع الزمان في الكلمة العاشرة: "... غير أن الإنسان الذي يقضي حياة قصيرة في هذه الدنيا الفانية لا ينال - ولن ينال حقيقة - مثل هذه العدالة، وإنما تؤخر إلى محكمة كبرى، حيث تقتضي العدالة الحقنة أن يلاقي هذا الإنسان الصغير ثوابه وعقابه، لا على أساس صغره، بل على أساس ضخامة جنايته، وعلى أساس أهمية ماهيته، وعلى أساس عظمة مهمته، وحيث إن هذه الدنيا العابرة بعيدة كل البعد عن أن تكون محلاً لمثل هذه العدالة والحكمة بما يخص هذا الإنسان - المخلوق لحياة أبدية-: فلا بد من جنة أبدية، ومن جهنم دائمة، للعادل الجليل ذي الجمال، وللحكيم الجميل ذي الجلال."^(٨)

إن ضرورة الجنة والنار ليست من باب الوجوب على الله كما قد توحى عبارة

(٧) الشعاعات: ٢٦٤:

(٨) الكلمات: ٦٩-٧٠:

الأستاذ - أو كما قد يحلو لمن يستهويهم التصنيف ومن ثم محاكمة الأفكار - وإنما تقتضيها طبيعة الكون كما خلقه الله، وما رتب على السعي فيه من عقاب وثواب، إذ لا يمكن أن "يظل الإنسان دون جزاء في هذه الدنيا، لما يرتكبه من وقائع الظلم، وما يقتترفه من إنكار وكفر وعصيان، تجاه مولاه الذي أنعم عليه ورباه برأفة كاملة وشفقة تامة، مما ينافي نظام الكون المنسّق، ويخالف العدالة والموازنة الكاملة التي فيها، ويخالف جماله وحسنه، إذ يقضي الظالم القاسي حياته براحة، بينما المظلوم البائس يقضيها بشظف من العيش، فلا شك أن ماهية تلك العدالة المطلقة - التي يشاهد آثارها في الكائنات - لا تقبل أبداً ولا ترضى مطلقاً عدم بعث الظالمين العتاة مع المظلومين البائسين الذين يتساوون معاً أمام الموت."^(٩)

وهناك تقسيم آخر للعدالة يتعلق بالإنسان وكسبه، يُجرّبه الأستاذ في الحياة الدنيا، فهناك العدالة المحضة وهناك العدالة الإضافية، ويعرف العدالة المحضة فيقول: "... ذلك الدستور العظيم الذي ينظر إلى الفرد والجماعة والشخص والنوع نظرة واحدة، فهم سواء في نظر العدالة الإلهية، مثلما أنهم سواء في نظر القدرة الإلهية، وهذه سنة دائمة، إلا أن الشخص يستطيع - برغبة من نفسه - أن يضحي بنفسه، من دون أن يُضحّى به قطعاً، حتى في سبيل الناس جميعاً، لأن إزهاق حياته وإزالة عصمته وهدر دمه يبطل حق الناس جميعاً شبيه بإزالة عصمتهم جميعاً وهدر دمائهم جميعاً."^(١٠)

ثم يعرّج على تعريف العدالة الإضافية فيقول: "... أما العدالة الإضافية فهي أن الجزء يضحي لأجل سلامة الجميع، فهذه العدالة لا تأخذ حق الفرد بنظر الاعتبار لأجل الجماعة، وإنما تحاول القيام بنوع من عدالة إضافية من حيث الشر الأهون، ولكن إذا كانت العدالة المحضة قابلة للتطبيق فلا يُصار إلى العدالة الإضافية وإن صار إليها فقد وقع الظلم..." و يوضح الصورة أكثر في مثال فيقول: "العدالة القرآنية المحضة لا تهدر دم بري ولا تزهق حياته حتى لو كان في ذلك حياة البشرية جمعاء، فكما أن كليهما في نظر القدرة سواء، فهما في نظر العدالة سواء أيضاً، ولكن الذي تمكّن فيه الحرص والأنانية يصبح إنساناً يريد القضاء على كل شيء يقف دون تحقيق حرصه حتى تدمير العالم والجنس البشري إن استطاع."^(١١)

(٩) الكلمات: ٩١

(١٠) اللوامع: ٨٦٢

(١١) نوى الحقائق - المكتوبات - ص: ٦٠٨

ويزيد الفكرة وضوحا في موضع آخر فيقول: " إن الدستور الغادر للسياسيين الظلمة الذين هو: يُضحى بالفرد لأجل الجماعة، له وقائع وأحداث قاسية ظالمة تحت اسم "أهون الشرين" الذي اتخذه بعض الحكام نوعاً من أنواع العدالة الإضافية (النسبية) وأبرزوه لمصلحة إدامة حكمهم، حتى في هذا العصر بموجب هذا الدستور الغادر يُفني أحدهم قرية كاملة بخطأ شخص واحد فيها، ويهلك ألوف الناس لتوهم ضرر، قد يلحق بسياستهم من جراء معارضة عشرة أشخاص..."^(١٢)

والجديد في هذا النص أن التضحية بالفرد لمصلحة الجماعة غدا عند أتباع العدالة الإضافية قانونا ثابتا، بل دستورا لا ينبغي الحيدة عنه، وليس مزاج فرد ينتهي بزواله، وكأن الرجل ينه إلى خطورة الظلم المقنن، ويوحي إلى أن الواجب هو القضاء على أصل الداء وعدم الانشغال بالتخلص من الأشخاص، لأنهم هم أنفسهم - بشكل من الأشكال - ضحايا لهذا القانون، أو أدوات طيبة تُستخدم عند الطلب، وكلما استنفدت أداة الغرض منها استُبدلت بأخرى، والقانون باق، والأمر الجديد الثاني في هذا النص هو الأخذ بالظنّة في هذا القانون الجائر، فليت التهمة تثبت حتى يُعاقب الجميع، ولكنهم يطبقون قانونهم لمجرد توهم الضرر، وأما الأمر الثالث فهو كشف حقيقة هذا القانون أو الدستور، فهي البقاء في الحكم وإشباع نهمتهم في السلطة، ولا علاقة للأمر بأية مصلحة معتبرة، شرعية أو غير شرعية، وبقي أخيرا أن نشير إلى أن الأستاذ بديع الزمان ينطلق في التنظير لهذه الحالة - فيما يبدو - من المثال الشيوعي، فهو الذي يعتمد في نظريته على الجماعة، ويدوس على تطلعات وطموحات الأفراد، والنموذج الشيوعي هو الذي طبق سياسة التقتيل والإبادة الجماعية، التي يشير إليها الأستاذ في أكثر من موضع، وكأنه يشير هنا إلى تناقضات هذه النظرية، ففي الوقت الذي يدعي فيه أقطابها ومفكروها رعاية مصالح الجماعة، يدمرون هذه الجماعة متى ما قرروا أنها تعارض نهجهم، أو متى ما قدروا أن فردا من أفرادها قد يشكل خطرا على النظام، وليس على الجماعة!

لكن هذا التقسيم ليس قابلا للإنفاذ في كل العصور، كما قد يتبادر من الوصفين المنسويين إلى العدالة، وإنما حده أو نهايته هي فترة الشيخين: أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، حيث استطاعا أن يقيما العدالة المحضة وأما من عداهما فما كانت الظروف تسمح بأن يحققوا ما حققاه، وقد أورد الأستاذ هذا التقسيم ضمن نقاش مفترض بين

علي رضي الله عنه وبين معارضيه، يقول الأستاذ: "... فالإمام علي رضي الله عنه قال: إن العدالة المحضة قابلة للتطبيق، كما كان عليه في عهد الشيخين، لذا حاول بناء الخلافة الإسلامية على تلك القاعدة من العدالة المحضة، بينما معارضوه كانوا يقولون: إن هذه العدالة المحضة غير قابلة للتطبيق حيث هناك عوائق ومشكلات كثيرة تظهر أثناء تطبيقها، فصار اجتهادهم إلى العدالة الإضافية." (١٣)

و يبدو أن الأستاذ قد رام بهذا التقسيم أن يرقى بالنقاش المعهود إلى مستويات جديدة تجنبه الوقوع في المباحكات اللفظية، التي غالباً ما تؤدي إلى الخصام والشقاق، كما حاول أن يتجنب الولوج في المضائق المعتادة التي سلكها المتجادلون، من خلال الاصطفاف بجانب هذا الفريق أو ذاك، فأسبغ على الخلاف صبغة الاجتهاد النظري البعيد عن أهواء السياسة وأطماع السلطة، وكان لا بد له من تحقيق مناط فكرته، فأنزلها على النزاع الشهير والتاريخي بين علي ومعارضيه، قال: "... إن معركة "الجمل" التي دارت رحاها بين سيدنا علي رضي الله عنه وجماعته من جهة، وبين طلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم أجمعين من جهة أخرى، هي معركة بين العدالة المحضة والعدالة الإضافية (النسبية)... ثم أضاف موضحاً: "... وتوضيحها كالآتي: لقد جعل سيدنا علي رضي الله عنه العدالة المحضة أساساً لسياسته في إدارة دفة الحكم، وسار بمقتضاها على وفق اجتهاده، وبمثل ما كان الشيخان يسيران عليه من قبله، أما معارضوه فقد قالوا: إن صفاء القلوب وطهارة النفوس في عهد الشيخين كانا ملائمين وممهدين، لكي تنشر العدالة المحضة سلطانها على المجتمع، إلا أن دخول أقوام متباينة الطباع والاتجاهات، وهم على ضعف الإسلام بمرور الزمن في هذا المجتمع: أدى إلى وضع عوائق مهمة إزاء الرغبة في تطبيق العدالة المحضة، فغدا تطبيقها صعباً، لذا فقد اجتهدوا على أساس العدالة النسبية التي هي اختيار لأهون الشرين." (١٤)

وحتى لا يتوهم متوهم، أو يستعمل هذا الكلام مشكك فيدعي بأن لا دليل على العدالة التي تتكلمون عنها: يحاججه الأستاذ بالواقع الذي تحقق، ويقول: "... فالحرية والعدالة والمساواة التي كان يرفل بها خير القرون والخلفاء الأربعة، ولاسيما في ذلك الوقت، دليل على أن الشريعة الغراء جامعة لجميع روابط المساواة والعدالة

١٣) المكتوبات: ٦٧

١٤) المكتوبات: ٦٦

والحرية الحقّة، فأثار سيدنا عمر وسيدنا علي رضي الله عنهما وصلاح الدين الأيوبي دليل وأي دليل على هذا الادعاء." (١٥)

إن مما ينقض أسس العدالة أن يُقحم فيها ما ليس منها، أو ما تلفظه مبادئها ضرورة، فلن تكون هناك عدالة - مثلاً - إذا ادعى أحد أن المساواة بين البشر ليست ضرورية لنصب أعلامها، وعن هذا الأمر يقول الأستاذ من غير تردد: "إن العدالة التي لا مساواة فيها ليست عدالة أصلاً." (١٦)

ومما يفضل به الإسلام على غيره من الأديان والمذاهب والأفكار أن نزعتة إنسانية، وأية دعوى تناقض هذا المنحى لا تخدم رسالته، فضلاً عن أن تميز نهجه، أو تبرر ريادته، يقول الأستاذ: "... إن الأسس المتبعة في القومية والعنصرية أسس ظالمة لا تتبع العدالة ولا توافق الحق، إذ لا تسير تلك الأسس على وفق العدالة لأن الحاكم العنصري يفضل من هم بنو جنسه على غيرهم، فأنتى له أن يبلغ العدالة! بينما الإسلام يجب ما قبله من عصبية جاهلية، لا فرق بين عبد حبشي وسيد قرشي إذا أسلما، فلا يمكن إقامة رابطة القومية بدلاً من رابطة الدين في ضوء هذا الأمر الجازم، إذ لا تكون هناك عدالة قط، وإنما تهدر الحقوق ويضيع الإنصاف." (١٧)

ويؤكد إنسانية الإسلام في موضع آخر، لكن يربطه هذه المرة بالتحذير من أن يُجعل الإسلام مطية للظلمة والمتجبرين، يمررون به جرائمهم، وينسبون إليه ما لا يمكن لمبادئه أن تقبله، والأدهى من ذلك أن تبرر به الحروب وما يقع فيها من ويلات وعذاب، يقول: "إفناء الأبرياء من أطفال وعوائل وشيوخ ومرضى بالقنابل المدمرة بحجة وجود جندي أو اثنين من جنود الأعداء فيما بينهم.. واتفاق أعتى المستبدين من البرجوازيين مع الفوضيين والإرهابيين الذين هم المتطرفون من الاشتراكيين والشيعيين وإهدار دماء ألوف بل ملايين من الأبرياء.. والاستمرار في هذه الحرب الضارة للإنسانية جمعاء.. وردّ الصلح والسلام.. لذا فإن الإسلام والقرآن الكريم بريئان بلا شك من مثل هذه الحروب المدمرة التي لا تنسجم مع أي قانون كان من قوانين العدالة، ولا مع الإنسانية ولا مع أي دستور كان من دساتير الحقيقة وقوانين الحقوق، ولا يتنازلان ولا يتذللان لمعاونة أولئك؛ لأن فرعونية رهيبية ومصالحية عجيبة تستحوذان فيهم، بحيث لا يمدون يد العون إلى القرآن والإسلام، بل

(١٥) صيقل الإسلام/المحكمة العسكرية العرفية - ص: ٤٧١

(١٦) اللوامع: ٨٧٣

(١٧) المكتوبات: ٦٨

يحاولون جعلهما آلتين طبيعتين في سبيل مآربهم، فلا شك أن أحقية القرآن تأبى الاستناد إلى سيوف ظالمين كهؤلاء، بل الفرض على أهل القرآن والواجب عليهم الاستناد إلى قدرة رب العالمين ورحمته بدلاً من الاستناد إلى قوة عجت بدماء ملايين الأبرياء.^(١٨)

بين لذائد العدل.. وإكراهات الصنعة

قد يرضى المسلم أن يسوسه قانون عادل، تستقيم به الأمور، وتنظم به شؤون الرعية، ولو كان هذا القانون لا ينتمي إلى دينه، أو لا يمت إليه بصلة، وقد لا يكون القائم عليه أصلاً مسلماً، لكن هذه الحالة لا تمثل أشواقه وطموحه، بل قد لا يعتمد في ميزان الله يوم القيامة أعمال وجهود مسلم يُجري العدالة ظاهراً، وهو غير مؤمن بمصدر العدالة الحقيقي، الذي تتحقق به سعادة الدارين، يقول الأستاذ بديع الزمان- في حسم لافت ينبه به إلى ضرورة ربط العمل بالإخلاص:-

"... إن الحد أو العقاب عندما يقام امتثالاً للأمر الإلهي والعدل الرباني، فإن الروح والعقل والوجدان واللطائف المندرجة في ماهية الإنسان تتأثر به وترتبط به فلاجل هذا المعنى أفادتنا إقامة حد واحد طوال خمسين سنة أكثر من سجنكم في كل يوم! ذلك لأن عقوباتكم التي تجرونها باسم العدالة لا يبلغ تأثيرها إلا في وهمكم وخيالكم، إذ عندما يقوم أحدكم بالسرقة يرد إلى خياله العقاب الذي ما وضع إلا لأجل مصلحة الأمة والبلاد، ويقول إن الناس لو عرفوا بأني سارق فسينظرون إلي نظرة ازدراء وعتاب، وإذا تبين الأمر ضدي ربما تزجني الحكومة في السجن، وعند ذلك لا تتأثر إلا قوته الواهمة تأثراً جزئياً، بينما يتغلب عليه الميل الشديد إلى السرقة، والنابع من النفس الأثمارة والأحاسيس المادية- لاسيما إن كان محتاجاً- فلا ينفعه عقابكم لإنقاذه من ذلك العمل السيء، ثم لأنه ليس امتثالاً للأمر الإلهي، فليس هو بعدالة، بل باطل وفساد بطلان الصلابة بلا وضوء، وبلا توجه إلى القبلة، أي إن العدالة الحقة والعقاب الرادع إنما يكون إذا أُجريت امتثالاً للأمر الإلهي، وإلا فإن تأثير العقاب يكون ضئيلاً جداً."^(١٩) ويحسم في مسألة استيراد الأفكار التي لا تغني ولا تسمن من جوع فيقول:

(١٨) ملحق قسطنطيني: ٢٠٣

(١٩) صيقل الإسلام/الخطبة الشامية: ٥٢٣

"...أليس من الجناية على الإسلام أن تُستجدي الأحكام من أوروبا، ولنا شريعة غراء تأسست قبل ثلاثة عشر قرناً؟ إن هذا الاستجداء شبيه بالتوجه إلى غير القبلة في الصلاة." (٢٠)

لكن هذا التوضيح يتعلق بمصير المسلم يوم القيامة، أن يعمل عملاً لا يصدر فيه عن نية خالصة، أو لا يبتغي به وجه الله، ولا يعني أنه لا فائدة من تطبيق رسوم العدالة علي يدي غير مسلم، فالعدالة- ولو كانت بيد غير نظيفة أو غير مؤمنة- قد تفتح مجالاً رحباً لدعوة الإسلام أن تسيح في الأرض وتبلغ الآفاق، وأن يسمع بها أكبر قدر من الناس، لأن البديل هو الاستبداد، ولا يمكن للإسلام أن تزهو نبتته في ظل الطغيان، الذي يأتي به الاستبداد، يقول الأستاذ: "... إن الاستبداد الذي فينا أقام سداً مظلماً جائراً إزاء حرية آسيا، فما كان لضياء الحرية أن ينفذ من ذلك الستار الكثيف المظلم ليفتح الأبصار ويُري الكمالات، ولكن بخراب هذا السدّ انتشر - وسيُنتشر - فكر الحرية ومفهومها حتى إلى الصين، بيد أن الصين أفرطت وأصبحت شيوعية، ولما ثقلت كفة الحرية في ميزان العالم، فقد رفعت كلياً الوحشية والاستبداد اللذين في الكفة الأخرى، وسيزولان بمرور الزمن، فلو أنكم قرأتم صحيفة الأفكار وتأملتم في طريق السياسة واستمعتم إلى الخطباء العموميين - أعني الصحافة الصادقة في أخبارها - لعلمتم أنه قد حصل في العالم العربي والهند وجاوا ومصر والقوقاس وإفريقيا وأمثاله تحوُّلٌ عظيم وانقلاب عجيب ورقي فكري وتيقظ تام، نابغ من فوران فكر الحرية وغلغليانه في أفكار العالم الإسلامي، فلو كنا دافعين مئة سنة ثمناً لها لكان رخيصاً، لأن الحرية كشفت عن الملية وأظهرتها وبدأ يتجلى الجوهر النوراني للإسلام في صدفة الملية، فأذنت بتحريك الإسلام واهتزازه: بأن المسلم ليس جزءاً فرداً سائباً حبّله على غاربه، بل هو جزء لمركبات متداخلة متصاعدة، له مع سائر الأجزاء صلة رحم من حيث جاذبية الإسلام العامة، فهذا النبأ يمنح أملاً قوياً بأن نقطة الاستناد ونقطة الاستمداد في غاية القوة والمتانة..." (٢١)

إن أهمية هذا الكلام لا تكمن فقط فيما سبقت الإشارة إليه ترعرع الدعوة في أجواء الحرية، وإنما في كون المسلم جزءاً من تيار الدعوة للعدل، والتنديد بالاستبداد، أو هكذا ينبغي أن يكون، وفي التفاؤل الذي تبعثه بعض الإشارات، وما توحى به من تنبؤ يزور الأمل في قلوب المستضعفين والمكالمين بأدواء الاستبداد!

(٢٠) صيقل الإسلام/الخطبة الشامية: ٥٢٧

(٢١) صيقل الإسلام/المنظرات: ٣٩٧

ويلفت - في مجال التأصيل للعدالة في الإسلام - إلى أمر هام، فرسوم العدالة قد يحققها موظف مستخدم يأخذ الأجر على وظيفته، أو ينفذها شخص لا يؤمن بالفكرة، ولا تقوم العدالة الحقيقية إلا بمن تزيًا بفصائل الفكرة وساندها قلبا وقالبا، يقول الأستاذ: "... ولكن الحمية شيء والعمل شيء آخر، وعندني أن القلب أو الوجدان الذي لم يتزين بالفصائل الإسلامية لا تُرجى منه الحمية الحقّة والوفاء الصادق والعدالة الخالصة ولكن لأن الصنعة غير الفضيلة، فقد يقوم الفاسق برعي الأغنام رعيًا جيداً، وقد يصلح شارب الخمر ساعةً بإتقان حين لا يكون سكران، ولكن وا أسفى على ندرة الذين جمعوا النورين معاً: نور القلب ونور الفكر، أو بعبارة أخرى الفضيلة والصنعة، فهم نادرون لا يكفون لملء الوظائف، فإذا إما الصلاح وإما المهارة، وإذا تعارضا فالمهارة مرجحة في الصنعة." (٢٢)

هبة الدولة: بين رعاية الرعية. و سطوة الاستبداد

كثيرون من ذوي النفوذ يخشون من إقامة العدل أن يقوض من أركان حكمهم، ولو على الأمد البعيد، ولا بأس على الدولة عموماً أن تكون مرهوبة الجانب، بل قد يتحتم عليها ذلك، لحماية أمنها وشعبها من الأطماع الخارجية، ولكن هذه الهبة يخطئ البعض في سبل تحصيلها، ويعتقدون بأن الاستقواء على المواطن أو استعمال القسوة في تطبيق القوانين، وربما تقصّد إنزال المظالم ببعض فئات الشعب يوصلهم إلى تحقيق المقصود، والدولة القوية لا تكون قوية إلا بقوة وتكاتف شعبها معها، وثقته في أجهزتها ومسؤوليها، ولم تجلب الإجراءات الأمنية المبالغ فيها يوماً للأمن للمواطنين، والدول التي تجلب الاحترام هي غالباً الدول التي تحترم شعبها، وتسهر على حقوقه، بالقدر الذي تحرص فيه على استخلاص حقوقها منه، وهناك أمر آخر درجت الدول الظالمة على إشهاره مبرراً للقمع والتنكيل، إذ كثيراً ما تلجأ هذه الدول إلى التحجج بالأخطار المحدقة والأعداء المتربصين والظروف الحرجة، وما إلى ذلك من الأعذار الواهية، ويخفى على هؤلاء أن التشبث بالقيم والتقيّد بالقوانين في الظروف الصعبة ينبى عن قوة الدولة، أكثر مما يوجي بضعف يحاول الضعيف أن يداريه بالتجاوز، أو أن يخفيه بالتقوي، على حساب مبادئ يعلنها، أو شعارات يباهي بها، وحين يتجرد أصحاب القرار- في أي بلد من البلدان- من رسالة يحملونها، أو من قيم يمشرون بها- إلا من حسابات - يحتكرون الإحاطة بها، أو مصالح لا يقدرها سواهم-: تزول عن

تلك الدولة كل الحواجز الأخلاقية، ويمكن توقع انتهاك الحرمان، والدوس على الأعراف، ومن أسوأ الحالات -حينها- أن يخرق القانونَ واضعُه أو حاميه، ولا يجد ما يدافع به عن نفسه سوى إلقاء التهمة على الآخرين، أو التحجج بالحقج الواهية، لأنه لا يستطيع بالرغم من القوة التي يركن إليها-أن يجاهر بحقيقة أطماعه، أو أن يتبجح بهول ما يفعل.

و يبدو أن الأستاذ بديع الزمان له آراء متقدمة في هذا المجال، ويُستغرب ممن كان يعاني من وضع مشابه أن يكون له ذلك القدر من التوازن النفسي والوجداني الذي يستطيع بهما أن يفكر بمثل الوضوح الذي ظهر به، وأن يحرز سبقا في مجال الأفكار يعاكس به تيار الجمود وتيار التغريب في آن، يقول: "... ومن المعلوم أن حكمة الحكومة وفطنتها هي اللطف بالذين يحتمون بحماها وتكريمهم، والعدالة المحضة تتطلب رعاية حقوق الرعية، لتصان هيبة الحكومة وعظمة الدولة..."^(٢٣)

أزعم أن ربط ترتب هيبة الحكومة وهيبة الدولة على رعاية حقوق الرعية واللطف بها: أمر فيه قدر من جدّة لا تُنكر، فالمعروف أن هيبة الدولة في الدول الديمقراطية تنشأ من سيادة القانون، ومن احترام إرادة الشعب المتمثلة في المؤسسات المنتخبة، وأن هذه الهيبة لا تأتي في الدول المتخلفة إلا عن طريق القوة والعنف في استعمال القانون، وربما استعمالها خارج دائرة القانون! والجدّة في كلام الأستاذ هو مناقضته التامة لما هو سائد في الحالة الثانية، وإضافته على الحالة الأولى تتمثل فيما يمكن تسميته بالتعامل بالفضل بين الدولة ومواطنيها! وأن تتخلق هذه الفكرة في بيئة طبيعية وظروف مريحة فالأمر معروف ومتصور، لكن لا البيئة "العنيفة" التي كانت سائدة، ولا الشعب الذي كان يمر بمراحل "انتقالية" صعبة، ولا صاحب الفكرة ذاته-وما كان يعانيه من عزلة مفروضة-كان ينبئ عن مثل هذا السبق في الأفكار!

بل إن الأستاذ يذهب أبعد من ذلك في تصويره لحالة الحاكم العادل، وعن مشاعره في أثناء ممارسة حكمه العادل، ففي الحكومات غير الديمقراطية وغير العادلة يمكن تصور مشاعر الحاكم بدون عناء يُذكر، فممارساته القمعية تدل على مشاعر الكره التي يكنها للشعب، حتى ولو ادعى كذبا أن القصد نبيل، وأن الدوافع بريئة! وفي الحكومات الديمقراطية يكون المسؤول أمام مواطنيه ديموقراطيا وعادلا بالضرورة، لأنه جاء عن طريق الانتخاب، ولأن الذي يضمن قيام العدالة-بالدرجة

الأولى- إنما هو القانون والمؤسسات وليسوا الأشخاص، وحتى ولو كان في المسؤول نزعة غير ديموقراطية، أو كان ميالا لبعض الممارسات الدكتاتورية، فإن المؤسسات هي التي تضبط أداءه، وتسهر على مدى احترامه للقانون، وبذلك لا يكون المسؤول في الدولة الديموقراطية راضيا أو محبا لشعبه بالضرورة.

إن ما يطرحه الأستاذ في تصوره للحاكم العادل يرقى بنظرية العدل إلى مستوى غير مسبوق، فالحاكم العادل عند بديع الزمان "... يجد لذة ومتعة ورضيَّ عندما يأخذ حقَّ المظلوم من الظالم، ويجعل الحق يأخذ نصابه ويفتخر لدى صيانتته الضعفاء من شرور الأقوياء، ويُسرَّ لدى منحه كل فرد ما يستحقه من حقوق، كل ذلك من مقتضيات الحاكمية والعدالة وقواعدهما الأساس... " ثم يضيف مؤكداً "... وبحمايته الضعفاء من شرور الأقوياء بكل رحمة ورأفة، وتبويه إظهار سر العدالة في الكون- بإعطاء كل ذي حق من الأحياء حقه كاملاً، وبإنزال شيء من العقوبة بالظالمين- في هذه الدنيا- وبخاصة ما يحصل من التجلي الكامل للعدالة العظمى في المحكمة الكبرى ليوم الحشر الأعظم-: يحصل من كل هذا ما نعجز عن التعبير عنه من شؤون ربانية، ومعانٍ قدسية جلية، هي التي تقتضي هذه الفعالية الدائمة في الكون." (٢٤)

قد لا نجد دليلاً جزئياً- من كتاب أو سنة- يسعف الأستاذ في هذا المعنى الدقيق الذي يُرجح أنه من اجتهاده، لكن ألفاظ الفقرة توحى بأنه استل معانيها من عبارة شهيرة منسوبة للخليفة أبي بكر، والتي قال فيها: "... وَالضَّعِيفُ فِيكُمْ قَوِيٌّ عِنْدِي، حَتَّى أُرِيحَ عَلَيْهِ حَقَّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَالْقَوِيُّ فِيكُمْ ضَعِيفٌ عِنْدِي، حَتَّى آخُذَ الْحَقَّ مِنْهُ." (٢٥)

يستنبط الأستاذ أمانة من أمارات الحاكم العادل من النبي سليمان، فيلفت إلى ضرورة أن يحيط الحاكم بأرجاء مملكته، وما يجري فيها، ويوحى بأنه من دون هذه الإحاطة يبقى هدف الوصول إلى تحقيق العدالة ناقصاً، حتى لو توفرت النية لذلك، يقول: "... أيها الحكام! ويا من تسلمتم أمر البلاد! إن كنتم تريدون أن تسود العدالة أنحاء مملكتكم، فاقتدوا بسليمان عليه السلام، واسعوا مثله إلى مشاهدة ما يجري في الأرض كافة، ومعرفة ما يحدث في جميع أرجائها، فالحاكم العادل الذي يتطلع إلى

(٢٤) اللوامع: ٥٨٨-٥٨٩

(٢٥) الروض الأنف ٤ / ٤٥٠

بسط راية العدالة في ربوع البلاد، والسلطان الذي يرفع شؤون أبناء مملكته، ويشفق عليهم، لا يصل إلى مبتغاه إلا إذا استطاع الاطلاع - متى شاء - على أقطار مملكته، وعندئذٍ تعم العدالة حقاً، وينقذ نفسه من المحاسبة والتبعات المعنوية.^(٢٦)

التلاعب بالألفاظ.. و خداع الجماهير

وفي استشراق مبكر لأمر المستقبل - يعينه عليه إيمان وإمام - يتوقع قرب ذلك اليوم الذي يُتلاعب فيه بالألفاظ، وتُكسى المعاني المرذولة برداء الأسماء الجميلة، ليغرر بالناس، فيساقوا إلى الجهالة - طوعاً أو كرها - يقول: "... سيكون زمان يُخفي الضدَّ ضدَّه، وإذا باللفظ ضد المعنى في لغة السياسة، وإذا بالظلم يلبس قلنسوة العدالة، وإذا بالخيانة ترتدي رداء الحمية بثمان زهيد، ويُطلق اسم البغي على الجهاد في سبيل الله، ويسمى الأسر الحيواني والاستبداد الشيطاني حرية..."^(٢٧) إن الرجل لا يرسل الكلام على عواهنه، ولو كنا معه - حين أطلق هذا التنبؤ - لاستغربنا منه هذه "المجازفة" ولكن الأيام أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك صدق نبوءة الرجل، صحيح أن بعض هذا الدجل قد بدأت بوادره - ربما - من حينه، وصحيح أن الوقوع جرى على خلاف التوقع في بعض الألفاظ؛ فغدا الجهاد إرهاباً، وغدا الاستبداد ديمقراطية، ولكنه تغير طفيف، والشاهد هو صدق النبوءة في أصل التلاعب، ولو جاء التوقع مطابقاً مطابقة تامة لكان أقرب إلى إخبار النبوءة منه بتوقع خبير؟! إن التوقع بهذه الطريقة، والتلاعب - الذي حصل - بنفس الألفاظ - تقريباً - التي تروج في عصرنا يؤكد ما كان عليه الأستاذ من إجادة قراءة الواقع، حتى وهو بعيد معزول عن البلاد والعباد، لا يقرأ جريدة، ولا يستمع إلى مذياع!

ويشير النورسي إلى أكبر مظهر من مظاهر الخداع، حيث تُلبس الكلمات غير لبوسها، ويقترف المجرم إبادة يغطيها بمعسول الكلام، ويسكت العالم، ويذهب أبعد من ذلك حين يتوقع أن يصبح هذا الظلم والاستبداد مثلاً يُقتدى به في المستقبل، يقول: " نعم ! لقد أظهر الزمان أن دولة تسمى داعية الحرية، قد كتبت بثلاثمائة من موظفيها المستبدين ثلاثمائة مليوناً من الهنود، منذ ثلاثمائة سنة، وسيطرت عليهم كأنهم ثلاثمائة رجل لا غير، حتى لم تتركهم يحركون ساكناً، ونفذت قانونها الجائر عليهم بأقسى صورة من صور الظلم آخذة آلاف الأبرياء بجريرة مجرم واحد،

(٢٦) الكلمات: ٢٨٣-٢٨٤

(٢٧) اللوامع: ٨٤٩

وأعطت لقانونها الجائر هذا اسم العدالة والانضباط فخدعت العالم ودفعته إلى نار الظلم، هذه الدولة غدت مقتدى ذلك الاستبداد القادم في المستقبل.^(٢٨) ويشير في موضع آخر إلى آثار هذه السياسة الخرقاء، التي تأخذ الجميع بجريرة شخص واحد: دمارا وهلاكاً، والتي تكشف - في الوقت نفسه - عن مدى الإخلال بقوانين العدالة، يقول: "... لقد قاست البشرية من ويلات هذه الحرب العالمية الأخيرة أي مقاساة، إذ رأت أشد أنواع الظلم وأقسى أنواع الاستبداد والتحكم، مع الدمار الظالم المرعب في الأرض كافة، فقد نكبت مئات الأبرياء بجريرة شخص واحد، ووقع المغلوبون على أمرهم في بؤس وشقاء مريرين، وبات الغالبون في عذاب وجداني أليم لعجزهم عن إصلاح دمارهم الفظيع وخشيتهم من أن يعجزوا عن الحفاظ على سيادتهم. وظهر للناس بجلاء تام... وافتضحت الصورة الحقيقية للسياسة الدولية الشوهاء الغدارة والتي هي أوسع ستار وأكثره لإغفال الناس وإضلالهم وأشدّه خنقاً وخداعاً لروحهم."^(٢٩)

ويتناول المسألة في موضع آخر بطريقة أخرى، ينبه فيها إلى حقيقة المواقف، ويحذر فيها من خطر التدليس والجدل، في ادعاءات يغري ظاهرها، لكنها تتخفى خلف قناع من التضليل، يروم خداع الناس وتوجيههم إلى غير الوجهة التي يبتغون؟! لينقلبوا من مناصرة الحق إلى مشايعة الباطل، ومن نصرة الأحرار إلى الوقوف مع الظلمة، مشيراً إلى قضيته العادلة في مواجهة من يريد التشويش على هدفه ومبتغاه من آرائه ومؤلفاته، يقول الأستاذ بديع الزمان: "أيها البائسون..! إن رسائل النور لا علاقة لها بالسياسة، بل تقوم بتحطيم الكفر المطلق - الذي أسفله الفوضى وأعلاه الاستبداد المطلق - وتفتيته وردّه على أعقابهِ، وأكبر برهان على ذلك هو رسالة "الثمرة" التي هي بمثابة دليل واحد من بين مائة حجة ودليل، على أن رسائل النور تسعى لتأسيس الأمن والنظام والحرية والعدالة في هذا البلد، لذا أطلب تكليف هيئة علمية واجتماعية عالية لتدقيق هذه الرسالة، فان لم تقتنع هذه الهيئة بما أقول فإنني أرضى بكل عقاب وبأي نوع من أنواع الإعدام."^(٣٠)

إنه ينبغي أن يكون سعيه مشوباً بأي درن من أدران السلطة، التي يسعى الساسة عادة لتغليب أطماعهم، بما يُرفع فيها من شعارات، وهذا هو - في تقديري - الأمر الذي

(٢٨) الملاحق/ملحق قسطنوني: ١٢٦، وفي صيقل الإسلام: ٤٦٨ يذكر - ضمن التلاعب بالكلمات "أن أصحاب الأفكار الفاسدة، يريدون الاستبداد والمظالم تحت ستار الحرية..".

(٢٩) الكلمة الثالثة عشرة: ١٧٢

(٣٠) الشعاعات ٣٣٤

يسعى جاهدا لتأكيده، والخصوم يسعون لتلطيح سمعة الرجل بما يدعون، وهم يعلمون بأن أغراضه لا تشوبها شائبة، ويعلمون أيضا بأنه لا أرب له فيما يخوضون فيه من متاع زائل، ولكن الذي يخشونه منه هو وقوفه على حقيقة مسلكهم، الذي يرتبط فيه الاستبداد بالفوضى، وإن ادعوا أو حاولوا أن يوهمو الناس بغير ذلك.

وهذا النفي والارتفاع عن شبهات التشهي بالسلطة هو الذي يجعله يتصل من السياسة، ويعلن على رؤوس الأشهاد تبرؤه منها، وهو موقف أزعج أن من أسبابه أيضا النأي بالاتباع عن أن يُقحموا في مطالبات تجعلهم عرضة لقانون التنكيل بالكثرة، الذي كثيرا ما أشار إلى أنه منهج الظلمة والمستبدين، يقول النورسي: "... بسبب التعصب العنصري والأناية التي نشأت في هذا العصر العاصف من المدينة الغادرة والدكتاتورية العسكرية التي أعقبت الحرب العالمية، وما أفرزته الضلالة من القسوة وعدم الرحمة، ساد أشد أنواع الظلم وأشد أنواع الاستبداد، بحيث لو قام أهل الحق بالدفاع عن حقوقهم بالقوة لأصاب الكثير من الأبرياء والضعفاء أشد الظلم نتيجة الحيادة عن العدل، فيبقى هؤلاء مغلوبين على أمرهم يقاسون أشد أنواع الظلم، ذلك لأن الظالمين الذين تدفعهم النوازع المذكورة أنفأ لا يترددون أبدا في مدي الأذى والبطش والظلم بعشرين أو ثلاثين من الأبرياء، ويؤاخذونهم بجريرة أو خطأ شخص أو شخصين، بأسباب واهية ومعاذير شتى، فلو قام أهل الحق بضرب ذلك الموضوع في سبيل الحق والعدل لأعطوا خسارة بمعدل ثلاثين إلى واحد، ولو قاموا باتباع القاعدة الظالمة المتمثلة بالمقابلة بالمثل، وبتطشوا بعشرين أو ثلاثين شخصا مأخوذين بجريرة واحد أو اثنين من الظالمين لاقترفوا - باسم الحق وتحت شعاره - ظلماً عظيماً وشنيعاً..."^(٣١)

ويبدو أن الأستاذ من الحكمة والفتنة بحيث لا يغيره كل ناعق بالحرية، مندد بالاستبداد، فقد يسعى بعضهم لاستبداد أشد، إذا آل أمره إلى التمكن والغلبة، وفي موقفه هذا تحذير صريح من الاغترار بكل من يرفع الشعار، يقول: "... كيف لا أعارض من ظن الاستبداد السابق حريةً وهاجم القانون الأساس! ولكن مع أن أولئك كانوا يعارضون الحكومة، إلا أنهم أرادوا استبداداً أشد، لهذا كنت أرفضهم وأردّ عليهم، فمضللّو أهل "الحرية" هم الآن من هذا القسم..."^(٣٢)

(٣١) الشعاعات: ٣٤٦

(٣٢) صيقل الإسلام/المناظرات: ٤٢٦، وانظر أيضا: ٤٥٩ من نفس الكتاب، حيث ذكر أن "الغاية ما كانت استرداد الحرية من السلطان عبد الحميد، بل تحويل استبداد ضعيف وضيئيل إلى استبداد شديد وقوي".

علي وصلاح الدين..و المثول أمام المحاكم

يشير الأستاذ بديع الزمان إلى أن من مواصفات الحكومة العادلة هي التعامل مع مواطنيها جميعاً على السواء، وألا تفرق بين مواطن وآخر، لأي سبب من الأسباب، يقول: "... إنكم كنتم في غاية التسامح مع كتب الملاحدة والشيوعيين ومنشوراتهم باسم قانون الحرية، وتسامحتهم مع الجمعيات التي ربت وغذت الفوضى ولم تتعرضوا لهم أبداً، ولكنكم أردتم أن تقضوا على رسائل النور وعلى طلابها بالسجن، وبشتى وسائل التضييق، مع أنهم كانوا يحاولون إنقاذ الوطن والأمة من الإلحاد ومن الفساد، وإنقاذ مواطنيهم من الإعدام الأبدي، لو سألوكم هذا فماذا سيكون جوابكم؟ ونحن أيضاً نوجه هذا السؤال إليكم لقد قلت هذا لهم، وعند ذلك قام أولئك الذوات المحترمون الذين كانوا من أهل الإنصاف والعدالة بإصدار قرار بتبرئتنا، وأظهروا عدالة جهاز العدالة."^(٣٣)

هذا الكلام من الأستاذ يُظهر فيه من الفهم لواجبات الدولة، بقدر ما يُبدي فيه من الحرص والأدب في التعامل مع أجهزتها، والأهم من ذلك هو "اعترافه" الضمني - على الأقل - بحكومة قائمة، تدعي مبادئ معينة يخاطبها على أساسها، وكأنه يقول لهم: إن لم تنصفوني من جهة أن كتبي تناصر الإيمان وتحارب الفوضى التي يحاول الآخرون تقويضها، فلا أقل من تعاملوني - باسم شعار الحرية الذي ترفعون - على قدم المساواة مع الشيوعيين والملاحدة، الذين أقررتهم لهم بما يؤمنون به ويفعلونه باسم الشعار ذاته!

ومن مواصفات الحاكم العادل والقاضي العادل ألا ينساق وراء عواطفه، أو أن يسمح لأحد بالتأثير في قراراته - كائناً من كان - يؤكد هذا الأمر - في معرض الكلام عن تجربته الشخصية - فيقول: "... على أية حال لقد اضطرت إلى الإطالة قليلاً، وقد ساقنتني إليها تصرفات المدعي العام العجيبة، والمتسمة بالإهانة تجاهي وتجاه رسائل النور، مع أن من الواجب عند من يتكلم باسم العدالة ألا يسمح لأية عواطف شخصية ولا لأية مؤثرات خارجية بالتأثير عليه، وجره إلى الخطأ وان كان جزئياً، أو إلى عدم الحياد، وإلى الحكم بانفعالات شخصية ونفسية..."^(٣٤)

ويؤكد المعنى السابق - مستحضراً مثلاً على ذلك - لا يذكر فيه أسماء ولا وقائع محددة، لشهرة المثال وتكرره ربما في التاريخ الإسلامي - فيقول: "عزل حاكم مسلم

٤٤٥: الشعاعات: (٣٣)

٤٢٢: الشعاعات: (٣٤)

قاضيه، لما رأى منه شيئاً من الحدة والغضب، أثناء قطعه يد السارق، فما ينبغي لمن ينفذ أمر الله أن يحمل شيئاً من حظ نفسه على المحكوم بل عليه أن يشفق - من حيث النفس - على حاله، دون أن تأخذه رأفة في تنفيذ حكم الله، وحيث إن شيئاً من حظ النفس قد اختلط في الأمر - وهو مما ينافي العدالة الخالصة فقد عُزل القاضي".^(٣٥)

ويأتي في موضع آخر بمثال الإمام علي رضي الله عنه مستشهداً على نفس القضية فيقول: "... لما كان من المفروض أن يقوم جهاز العدالة بحفظ حقيقة العدالة، وحفظ حقوق جميع المراجعين له دون أي تمييز، والعمل في سبيل الحق وباسمه وحده، فإننا نرى أن الإمام علياً رضي الله عنه في أيام خلافته يمثل أمام المحكمة مع يهودي ليتحاكما، وقد شاهد أحد مسؤولي العدل أن أحد الموظفين احتد وغضب على سارق ظالم وهو يقطع يده، فأصدر أمره بعزل ذلك الموظف في الحال، وقال أسفاً: من خلط مشاعره الذاتية بإجراء العدالة فقد اقتترف ظلماً كبيراً".^(٣٦)

إن جهل الآخرين بالإسلام وتحاملهم عليه ثقافة نشأت منذ زمن بعيد، والأستاذ بديع الزمان كان على دراية بما كان يجري ويحاك، ولم تمنعه العزلة "المضاعفة" - منه ومن الأغيار - من متابعة ما يقوله "الأجانب" عن المسلمين، ولم يترك الفرصة تفوت لتسجيل سبق هذه الأمة في أكثر من مجال، في الوقت الذي كان فيه هؤلاء - في فترات سابقة - يغطون في جهل عميق، "... أما جهل الأجانب بالإسلام في القرون الوسطى فالإسلام مع اضطراره إلى معاداة الجهل والهمجية، إلا أنه قد حافظ على العدالة والاستقامة معهم، فلم يُر في التاريخ الإسلامي أمثال محاكم التفتيش، ولما قوي ساعد المدنيين في زمن التحضر هذا فقد زال عنهم ذلك التعصب الذميمة".^(٣٧)

وهي نقطة في غاية الأهمية، وبخاصة في هذا الوقت الذي يُرمى فيه الإسلام والمسلمون بشتى النعوت، ومنها التهمة بعدم التسامح مع المخالفين، فبالرغم من جهل الآخرين وكيدهم، فإن الإسلام أنصفهم، وأجرى عليهم قوانين العدالة التي يؤمن بها، ولم تستدرج المسلمين عداوة الآخرين إلى أن يتخلى عما يؤمن به، وهو درس بالغ الدلالة يمكن للمسلمين اليوم أن يفيدوا منه في تعاملهم مع من يدين بغير دينهم،

(٣٥) المكتوبات: ٣٤٨

(٣٦) الشعاعات: ٤٤٨

(٣٧) صيقل الإسلام/الخطبة الشامية: ٥٣٥

وهو أمر مقرر في القرآن على كل حال ﴿... وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا
عَدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (المائدة : ٨)

ومن أمارات السبق في عدالة الإسلام "جلوس سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله
عنه في زمن خلافته، في المحكمة سوية مع يهودي، وحضور كثير من السلاطين في
محاكم العدل مع عوام الناس..."^(٣٨)

مما عاشه الرجل وعاناه من هول الاستبداد والظلم: أن الأمر فيهما قد يتدرج
بالناس من سيئ إلى أسوأ، وأن الاستبداد يظل يفرخ الظلم حتى يحيل الحياة جحيما
لا يطاق! يقول النورسي- مشيرا إلى حالته-: "لقد كانت هذه الحكومة تخاصم
العقل أيام الاستبداد، إلا أنها الآن تعادي الحياة بأكملها، فإن كانت الحكومة على هذا
الشكل والمنطق: فليعش الجنون وليعش الموت، ولتعش جهنم مثنى للظالمين."^(٣٩)

ويصور حاله وما يمكن للاستبداد أن يفعله بالناس- في وثيقة أدبية نادرة الحدوث
لدى المسلمين، تُذكر بما لاقاه الأئمة: أحمد بن حنبل وابن تيمية على يدي ظالمهم،
وفي تصوير إنساني لما يمكن أن تبلغه مشاعر من أُضير من القيد وتبعاته، بحيث يُؤثر
معه الموت على الحياة، ويكاد يطلب من سجانیه الإعدام نجاة من هول المعاناة-:
فيقول: "إن ما أتعرض له في أخريات أيامي هذه، من الإهانات المتكررة
والمعاملات الظالمة التي أقبل بها، وحياة الاغتراب والتشرد التي أعيشها والتي لم أر
مثلا من قبل جعلني أمل الحياة.. إنني سئمت الحرية المقيدة، تلك الحرية التي يحدها
التحكم ويعقلها الجور والاستبداد، لقد رفعت إليكم طلباً لا لإطلاق سراحي وتخفيف
عقابي وإبراء ساحتي كما هو المألوف، بل لإنزال أشد العقاب بي وأقساه، نعم أشده
وأقساه لا أخفه وأهونه، ذلك لأنه لا سبيل للتخلص من مثل هذه المعاملة العجيبة
المنكرة سوى أحد أمرين: السجن أو القبر، إن الطريق إلى القبر مسدود أمامي لا
أستطيع الحصول عليه، لأن الانتحار محظور شرعاً، ثم إن الأجل سر خفي، لا يدرك
الإنسان كنهه، بله عن أن تطوله يده، لذا فقد رضيت بالسجن الذي أنا رهين اعتقاله
وتجريدته منذ حوالي ستة أشهر، إلا أنني لم أقدم هذا الطلب في الوقت الحاضر
نزولاً عند رغبة إخواني الأبرياء."^(٤٠)

(٣٨) سيرة ذاتية: ٢٦٣

(٣٩) صيقل الإسلام/المحكمة العسكرية العرفية: ٤٤٠

(٤٠) الشعاعات: ٤٦٨